الفصل الثانى

التركيب الاجتماعى لسكان الريف

(١) حجم السكان ومعدلات النمو والهجرة

١ - توزيع السكان

تضم المحافظات الحضرية (القاهرة - الإسكندرية - بور سعيد - السويس) نحو ١٨,٦٠% من جملة سكان الجمهورية، و٤٣,٢% من جملة سكان الحضر حسب تعداد عام ١٩٩٦. وتضم محافظات الوجه البحري (دمياط - الدقهلية - الشرقية - القليوبية - كفر الشيخ - الغربية - المنوفية - البحيرة - الإسماعيلية) نحو ٤٣,٥%، ومحافظات الوجه القبلي (الجيزة - بني سويف - الفيوم - المنيا - أسيوط - سوهاج - قنا - أسوان - الأقصر) نحو ٣٦,٥%، ومحافظات الحدود (البحر الأحمر - الوادي الجديد - مطروح - شمال سيناء - جنوب سيناء) نحو ١,٤% من جملة سكان الجمهورية البالغ عددهم ٥٩٢٧٢٣٨٢ نسمة وفق ما توضحه بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء لعام ١٩٩٦. أما توزيع سكان الحضر والريف على مجموعات المحافظات عام ١٩٩٦ فيوضحها الجدول الآتي:-

obeikandl.com

جدول رقم (٢-١) توزيع السكان على مجموعات المحافظات – ١٩٩٦

المحافظات	سكان الحضر		سكان الريف	
	عدد السكان	النسبة المئوية	عدد السكان	النسبة المئوية
المحافظات الحضرية	١١٠٠٤٨١٨	٤٣,٢	–	–
الوجه البحري	٧١٠٨٢٢٠	٢٧,٩	١٨٧٠٣٢٢١	٥٥,٣
الوجه القبلي	٦٨٦٠٢٣٠	٢٦,٩	١٤٧٧٩٣٥٠	٤٣,٧
محافظات الحدود	٤٩٧٨٥٤	٢,٠٠	٣١٨٦٨٩	١,٠٠
الإجمالي	٢٥٤٧١١٢٢	%١٠٠	٣٣٨٠١٢٦٠	%١٠٠

المصدر : نتائج تعداد عام ١٩٩٦.

٢ – تزايد السكان وارتفاع معدل النمو السكاني

من أهم الظواهر السكانية فى مصر التزايد المطرد فى عدد سكان الريف حيث تزايد عددهم من نحو ٢٠,٥٦ مليون نسمة عام ١٩٧٦ إلى حوالي ٢٧,٠٣ مليون نسمة عام ١٩٨٦ والى حوالي ٣٤,٠٠ مليون نسمة عام ١٩٩٦ ، وذلك بزيادة سنوية بلغت في المتوسط نحو ٦٦٠ ألف نسمة، وبمعدل حوالي ٢,٤ % في العام خلال هذه الفترة .

ويوضح الجدول التالي النمو السكاني في كل من الحضر والريف في الفترة من ١٩٠٧ حتى عام ١٩٩٦.

جدول رقم (٢-٢) النمو السكاني فى الفترة من ١٩٠٧-١٩٩٦

السنة	عدد السكان بالمليون ومعدل النمو السكاني							
	الحضر			الريف			الإجمالي	
	عدد	%	معدل النمو	عدد	%	معدل النمو	عدد	معدل النمو
١٩٠٧	١,٩	١٧,٢	-	٩,٣	٨٢,٨	-	١١,٢	-
١٩٢٧	٣,٨	٢٦,٩	٥,٠	١٠,٤	٧٣,١	٠,٦	١٤,٢	١,٣
١٩٣٧	٤,٥	٢٨,٢	١,٨	١١,٤	٧١,٨	٠,٩	١٥,٩	١,١
١٩٤٧	٦,٤	٣٣,٥	٤,٢	١٢,٦	٦٦,٥	١,١	١٩	١,٨
١٩٦٠	٩,٨	٣٧,٨	٤,١	١٦,١	٦٢,٢	٢,١	٢٥,٩	٢,٣
١٩٦٦	١٢	٤٠,٤	٣,٧	١٧,٧	٥٩,٦	١,٦	٢٩,٧	٢,٥
١٩٧٦	١٦	٤٣,٧	٣,٣٠	٢٠,٦	٥٦,٣	١,٦	٣٦,٦	١,٩
١٩٨٦	٢١,٢	٤٤,٠	٢,٨٠	٢٧	٥٦,٠	٢,٨	٤٨,٢	٢,٧
١٩٩٦	٢٥,٥	٤٣,٠	٢,٠	٣٣,٨	٥٧,٠	٢,٥	٥٩,٣	٢,١

المصدر : أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا: الإسكان الريفي – الوضع الراهن والرؤية المستقبلية ١٩٨٨، التقرير النهائي، والكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٧.

ومن الجدول السابق يتضح الآتي :

- زيادة نسبة سكان الحضر من ١٧,٢% في عام ١٩٠٧ إلى ٤٣,٠% في عام ١٩٩٦
- يقابل الزيادة في نسبة سكان الحضر انخفاض في نسبة سكان الريف خلال نفس الفترة من ٨٢,٨% في عام ١٩٠٧ إلى ٥٧,٠٠% في عام ١٩٩٦
- انخفاض معدل النمو في الحضر من ٣,٣٠% عام ١٩٧٦ إلى ٢,٨% عام ١٩٨٦ إلى ٢% عام ١٩٩٦. وكذلك تغير معدل النمو في الريف من ١,٦% عام ١٩٧٦ إلى ٢,٨% عام ١٩٨٦ إلى ٢,٥% عام ١٩٩٦، بينما بلغ معدل النمو العام على مستوى الجمهورية ٢,١% في عام ١٩٩٦. أي أن معدل

النمو بالريف أعلى من معدل النمو العام للسكان، بينما معدل النمو بالحضر أقل من المعدل العام، وذلك فى آخر تعداد للسكان

وتختلف القرى حسب فئات عدد السكان فى متوسط معدل النمو السكاني لكل منها . ففي القرى أقل من ٥ آلاف نسمة بلغ متوسط معدل النمو ١,٩ % مقابل ٢,١% للقرى بين ٥ - ١٠ آلاف نسمة. ويرتفع المعدل إلى ٢,٧% للقرى بين ١٠ - ١٥ ألف نسمة والى ٢,٨ % للقرى بين ١٥ - ٢٠ ألف نسمة. أما القرى التي يبلغ حجمها ٢٠ ألف نسمة فأكثر فقد بلغ معدل النمو ٢,٩%. أي أنه كلما زاد حجم القرية زاد معدل النمو السكاني بها[١].

ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الريف عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٤٤,٣١ مليون نسمة (٩,٢٩ مليون أسرة) بزيادة تقدر بحوالي ٧,٣٨ مليون نسمة (١,٦٠ مليون أسرة) عن عدد السكان عام ٢٠٠٠ وهذه الزيادة تمثل حجم السكان المطلوب استيعابه في القرى الحالية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠ (أنظر الفصل العاشر من هذا الجزء – الزيادة السكانية)

٣ - الهجرة السكانية

المتتبع لحركة السكان المصريين عبر القرون التاريخية السابقة يلاحظ أن الإنسان المصري بصفة عامة والريفي على وجه الخصوص كان لا يرغب ولا يميل إلى الانتقال أو الرحيل من المكان الذي ولد ونشأ فيه نظرا لارتباطه الشديد بالأرض. إلا أنه ونتيجة للزيادة السكانية الكبيرة وضيق فرص العمل والرزق من ناحية، والنقص الشديد في الخدمات الاجتماعية

[١] التخطيط العمراني للقرية المصرية – د. مصطفى محمد الديناري – مجلة جمعية المهندسين المصرية – العدد الرابع ١٩٩٨

بالمناطق الريفية من ناحية أخرى، فإن الإنسان الريفي اضطر إلى الانتقال والرحيل من موطنه وعمله الأصلي مستهدفا البحث عن فرصة عمل ووسيلة معيشية أفضل. وقد كانت هجرته في البداية إلى المناطق الحضرية داخل الجمهورية وخاصة عواصم المدن، ثم اتجه بعد ارتفاع أسعار البترول إلى الدول الخليجية للعمل في تلك الدول في مجالات وأعمال غير زراعية. وكان لهذه الهجرة آثار إيجابية لا يمكن إنكارها سواء على البنيان الاقتصادي القومي ككل من خلال تحويلات العاملين للنقد الأجنبي أو على المستوى الشخصي من خلال أثرها في تحسين مستوى معيشة هؤلاء المهاجرين.

ويبلغ عدد المقيمين خارج جمهورية مصر العربية (الهجرة الخارجية) عام ١٩٩٦ – ٢,١٨مليون نسمة يمثلون ٣,٥٥% من إجمالي سكان الجمهورية، وقد بلغ عدد المهاجرين في الداخل حسب تعداد ١٩٨٦ ٣,٦ مليون مهاجر. وكان توزيع وأعداد ونسب صافي هذه الهجرة الداخلية كالآتي[1]:-

- الهجرة من الحضر إلى الحضر ٢,٢٢ مليون مهاجر يمثلون ٦١,٥% من إجمالي الهجرة.
- الهجرة من الريف إلى الحضر ١,٠٢ مليون مهاجر يمثلون ٢٨,٣% من إجمالي الهجرة.
- الهجرة من الحضر إلى الريف ١٩٥ ألف مهاجر يمثلون ٥,٤% من إجمالي الهجرة.
- الهجرة من الريف إلى الريف ١٧٤ ألف مهاجر يمثلون ٤,٨% من إجمالي الهجرة.

[1] المسكن الريفي والتخطيط العمراني للقرية المصرية – أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا – ديسمبر ١٩٨٨

وتعتبر كل محافظات الوجه البحري والقبلي ومحافظة سيناء طاردة للسكان ماعدا محافظة الإسماعيلية بالوجه البحري ومحافظة الجيزة بالوجه القبلي. والمحافظات الجاذبة للسكان هي محافظات القاهرة والإسكندرية ومدن قناة السويس (المحافظات الحضرية) بجانب محافظة البحر الأحمر والوادي الجديد ومطروح.

مما سبق يتضح أن نسبة الهجرة من الريف إلى الحضر تبلغ ٢٨,٣% من مجموع المهاجرين ونسبة الهجرة من الحضر إلى الريف تبلغ ٥,٤%، أي أن صافي نسبة الهجرة من الريف إلى الحضر يبلغ ٢٢,٩% من إجمالي الهجرة .

(٢) الكثافات السكانية بالريف

يتضح من الجدول رقم (٢-١) أن الغالبية العظمى من سكان الريف تتركز في الوادي جنوبا والدلتا شمالا. وتبلغ نسبة سكان الريف في محافظات الوجه البحري ٥٥,٣%، بينما تبلغ النسبة في الوجه القبلي ٤٣,٧%. أما نسبتهم في محافظات الحدود فلا تتجاوز ١,٠% من جملة سكان الريف عام ١٩٩٦. وأعلى نسبة لسكان الريف توجد بمحافظة المنوفية (٨٠,١% من إجمالي سكان المحافظة)، ثم المنيا (٨٠%)، بينما تتمثل أقل نسبة للريف في محافظة الجيزة (٤٥,٨%) من إجمالي سكان هذه المحافظة.

١- الكثافة السكانية على مستوى المحافظات

يقصد بالكثافة السكانية: عدد الأفراد على الكيلومتر المربع. وقد بلغت هذه الكثافة درجة عالية في الوادي والدلتا وذلك لتكدس السكان في هذه المساحة الضيقة. وتتراوح الكثافة السكانية في محافظات الوجه البحري بين ٦٤٦-

٤٩٦٠ فرد/كم٢، وتبلغ أعلاها في محافظة الإسماعيلية بكثافة ٤٩٦٠ فرد/كم٢، تليها محافظة القليوبية ثم محافظة المنوفية بكثافة قدرها ٣٢٩٩ فرد/كم٢ و١٨٠٠ فرد/كم٢ على التوالي. وتبلغ أدنى كثافة بمحافظات الوجه البحري في محافظة كفر الشيخ بكثافة ٦٤٦ فرد/كم٢، تليها محافظة البحيرة ثم محافظة الشرقية بكثافة ٨٦٧ فرد/كم٢ و ١٠٢٦ فرد/كم٢ على التوالي.

أما في محافظات الوجه القبلي فتتراوح الكثافة السكانية بين ١٠٨٩- ٤٥١٧ فرد/كم٢، حيث تبلغ أعلاها في محافظة الجيزة بكثافة ٤٥١٧ فرد/كم٢، تليها محافظة سوهاج ثم محافظة أسيوط بكثافة قدرها ٢٠١٨ فرد/كم٢ و ١٨٠٤ فرد/كم٢، على التوالي. وتبلغ أدنى كثافة في الوجه القبلي في محافظة الفيوم بكثافة ١٠٨٩ فرد/كم٢ تليها محافظة قنا ثم محافظة بني سويف بكثافة سكانية قدرها ١٣١٩ فرد/كم٢ و١٤٠٨ فرد/كم٢ على التوالي. وقد حسبت هذه الكثافات على المساحة المأهولة بالسكان في هذه المحافظات وبدون المساحات الصحراوية وذلك طبقا للتعداد العام للسكان عام ١٩٩٦[1]

٢ - الكثافة السكانية على مستوى القرى

أما بالنسبة للقرى فإن المتوسط العام للكثافة السكانية بالقرى يبلغ حوالي ١٣٧ نسمة / فدان. وقد بلغ متوسط الكثافة للقرى أقل من ٥ آلاف ٨٢ نسمة / فدان. وبلغت الكثافة فى القرى من ٥-١٠ ألف ١١٣ نسمة / فدان. كما بلغت فى القرى من ١٠-١٥ ألف ١٥٢ نسمة/ فدان، وفى القرى من ١٥-٢٠ بلغت الكثافة ١٦٥ نسمة /فدان. أما فى القرى من ٢٠ ألف فأكثر فبلغت الكثافة بها ٢١٥ نسمة /فدان.

[1] المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي – يونية ١٩٩٧

ومن الملاحظ ارتفاع متوسط الكثافة فى القرى ذات الحجم الكبير ١٠ آلاف نسمة فأكثر عن الحد الأقصى الوارد باللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني والتي تنص على أن الحد الأقصى للكثافة السكانية يجب ألا يتجاوز ١٥٠ نسمة فى الفدان. أي أن أغلب هذه القرى لم تعد لديها قدرة استيعابية لمزيد من السكان.

(٣) الأسر الريفية

١ – الحالة الزواجية

تسود ظاهرة الزواج المبكر في الريف المصري وخاصة بين الإناث، وإن كانت قد انخفضت عن ذي قبل نتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية والتي منها إقبال الريفيين عامة والمرأة خاصة على التعليم. ففي عام ١٩٩٦ كانت نسبة مجموع حالات السكان الزواجية بالريف ٦٤,٦% من مجموع السكان مقابل ٦٦%عام ١٩٨٦. كما انخفضت نسبة الحالات التي لم يسبق لها الزواج إلى ٢٥,٤% عام ١٩٩٦ مقابل ٢٥,٩% عام ١٩٨٦من مجموع السكان في سن الزواج. وحسب تعداد ١٩٩٦ بلغت عقود الزواج بالريف حوالي ٢٧٤,٠٠ ألف عقد، وإذا علمنا أن حوالي ٩٢% من هذه العقود لسكان لم يسبق لهم الزواج وبثبات هذا المعدل يتضح أن متوسط عدد الأسر المستجدة في العام يصل إلى حوالي ٢٥٢ ألف أسرة تحتاج إلى مثل هذا العدد من الوحدات السكنية، إذ أن كل عقد من عقود الزواج يمثل مطلبا ملحا فى الحصول على مسكن مستقل.

وفيما يلي جدول يبين التوزيع النسبي للحالة الزواجية لسكان الريف المصري عام ١٩٩٦.

جدول رقم (٢-٣)

(السكان فى سن الزواج الذكور ١٨ سنة فأكثر والإناث ١٦ سنة فأكثر)

الحالة الزواجية	النسبة المئوية
لم يتـزوج بعـد	% ٢٥,٤
متـزوج	% ٦٤,٦
عقـد قـران	% ٣,٢
أرمـل	% ٦,١
مطلـق	% ٠,٧
الجمـلـة	١٠٠,٠٠

المصدر: نتائج تعداد ١٩٩٦

٢ - الهيكـل الأسـري بالريـف

بلغ عدد الأسر بالريف فى عام ١٩٩٦ حوالي ٦,٨٢٣ مليون أسرة مقابـل ٥,١٤٦ مليون أسرة فى عام ١٩٨٦، وبزيادة قدرها حوالي ١,٦٨٦ مليـون أسرة. ويبلغ متوسط حجم الأسرة في الريف ٥,٣ فرد مقابل ٤,٦ فرد فـى الحضر. وتمثل الأسرة المكونة من ٤ أفراد فأقل حوالي ٤٢,٥%، والأسرة المكونة من ٥-٧ أفراد تمثل ٤١,٨% من جملة الأسر الريفية. أي أن الأسر الصغيرة يكاد عددها يتساوى مع الأسر ذات الحجم الكبير، وهذا يدعونا إلى الفرض بأن متوسط مساحات الوحدات السكنية بالريف يجب أن يتراوح بين ٤٠ - ٨٠ مترا مسطحا، بواقع ١٢ مترا مسطحا للفرد، وهو المعدل المقبول عالمياً بالنسبة للدول النامية.

وبصفة عامة فقد تطور النظام الأسري كثيرا وفقا للتطـورات الاجتماعيـة والاقتصادية والتي أدت إلى أوضاع جديدة في نظـام المعيشـة والتماسـك الأسري وعلاقة الفرد بالآخرين فى محيط الأسرة والمجتمع. ومـن أبـرز

obeikandl.com

نتائج هذه التطورات اتجاه الأسر للسكن فى وحدات مستقلة، واختفى تدريجيا المسكن الكبير الذي كان يضم أسرة ممتدة مكونة من جَيلين أو أكثر.

(٤) التركيب النوعي والعمري لسكان الريف

بلغ عدد سكان الجمهورية الذكور عام ١٩٩٦ - ٣٠,٣٣ مليون نسمة يمثلون نحو ٥١,٢% من جملة السكان، والإناث ١٦,٥٣ مليون يمثلن نحو ٤٨,٨%. أما عدد سكان الريف الذكور فيبلغون ١٧,٢٧ مليون نسمة يمثلون ٥١,١%، وعدد الإناث ١٦,٥٣ مليون يمثلن ٤٨,٩% من إجمالي سكان الريف. والجدول الآتي يبين توزيع سكان الحضر والريف حسب فئات السن عام ١٩٩٦.

جدول رقم (٢-٤) توزيع سكان الحضر والريف حسب فئات السن عام ١٩٩٦

البيان	أقل من ٦ سنوات	٦ إلى أقل من ١٥	١٥ إلى أقل من ٦٠	٦٠ سنة فأكثر	إجمالي
١- سكان الحضر					
العدد (بالألف)	٣٢٠٢	٤٦٨٩	١٦٢٣٨	١٣٤٠	٢٥٤٧١
النسبة المئوية	%١٢,٦	%١٨,٤٠	%٦٣,٧	%٥,٣	%١٠٠
٢- سكان الريف					
العدد بالألف	٥٧٣٤	٧٠٩٦	١٩٢٧٢	١٦٩٧	٣٣٨٠١
النسبة المئوية	%١٧,٠	%٢١,٠٠	%٥٧,٠٠	%٥,٠٠	%١٠٠

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي - يونيو ١٩٩٧- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة صغار السن تزيد في الريف عنها في الحضر بعكس كبار السن فتزيد نسبتهم في الحضر عنها في الريف.

وبمقارنة إحصائيات ١٩٨٦ و١٩٩٦ يتبين ارتفاع نسبة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) من ٣٦,٧% من سكان الريف عام ١٩٨٦ إلى ٣٨% عام ١٩٩٦. كما تشير أيضا إلى انخفاض نسبة متوسطي الأعمار (١٥-٦٤ سنة) من ٦٠,٣% فى عام ١٩٨٦ إلى ٥٧% فى عام ١٩٩٦. وزيادة فى نسبة الأفراد من فئة العمر ٦٥ سنة فأكثر من ٣% فى عام ١٩٨٦ إلى ٥% فى عام ١٩٩٦.

وتدل الزيادة فى أعداد فئة صغار السن إلى معدلات الإنجاب العالية للأسر الريفية، وما سوف تتطلبه هذه الزيادة مستقبلا من ضرورة توفير فرص عمل وإسكان وخدمات داخل القرية أو خارجها.

(٥) الحالة التعليمية

ما زالت نسبة الأمية بالريف عالية بدرجة كبيرة، إذ بلغ عدد السكان الأميين حوالي ١٢,٣ مليون نسمة فى عام ١٩٩٦ أي ما يقرب من نصف السكان بالريف (١٠ سنوات فأكثر). أما الملمون بالقراءة والكتابة فهم أقل قليلا من ربع عدد السكان بالريف. ومن الملاحظ أن نسبة حملة المؤهلات المتوسطة والعالية قد ازدادت زيادة كبيرة فى الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٦ كما هو واضح فى الجدول الآتي:

جدول رقم (٢-٥)

الحالة التعليمية بالريف فى الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٦

الحالة التعليمية	١٩٨٦	١٩٩٦
الأمية	% ٦١,٣	% ٤٨,٩
الملمون بالقراءة والكتابة	% ٢٣,١	% ٢٢,٢
حملة المؤهلات	% ١٥,٦	% ٢٨,٩

المصدر: نتائج تعداد ١٩٨٦ وتعداد ١٩٩٦.

ويشير تعداد ١٩٩٦ إلى أن نسبة حملة المؤهلات الجامعية بلغت ٢,٣% من جملة السكان بالريف، بينما نسبة حملة المؤهلات أقل من الجامعي بلغت ٢٦,٦%.

(٦) الهيكل المهني للسكان

يتبين من دراسة أنماط الأعمال التي يزاولها سكان الريف حدوث تغير كبير فى الهيكل المهني (طبقا للتصنيفات المعتمدة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٢-٦) الهيكل المهني لسكان الريف

النسبة المئوية للمشتغلين بالمهن المختلفة فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٦

النشاط المهني	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	ملاحظات
المشتغلون بالزراعة وتربية الحيوان	%٧٧	% ٧٠,٤	%٥٣	%٤٥	انخفاض كبير فى نسب المشتغلين فى هذا النشاط
العمال والحرفيون	%٨,٨٨	%١٠,٣١	%١٣,٧٢	%١٦,٦٧	ارتفاع فى نسب المشتغلين فى هذا النشاط
أصحاب المهن الفنية والعلمية والمشتغلون بالأعمال الإدارية	%٢	% ٣,٢٥	% ٦,٤	%١٥,٨٥	ارتفاع فى نسب المشتغلين فى هذا النشاط
العاملون بالخدمات	%١٠,١٣	% ٩,٤٣	%٧,٩٤	%٧,٢١	انخفاض طفيف فى نسب المشتغلين فى هذا النشاط
القائمون بالأعمال الكتابية	%١,١	% ٢,٧٧	%٤,٣	%٥,٣١	ارتفاع فى نسب المشتغلين فى هذا النشاط
بدون عمل	%١,١٠	% ٣,٨١	%١١,٤	%٩,٨	ارتفاع كبير فى نسبة البطالة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – نتائج تعدادات ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦.

مما سبق يتضح الانخفاض المستمر في نسبة سكان الريف العاملين بالزراعة حتى وصلت إلى ٤٥% من جملة سكان الريف من ذوي المهن في عام ١٩٩٦. ومن الجدير بالملاحظة أن انخفاض نسبة العاملين فى النشاط الزراعي لا يعني فقط احتمال انخفاض فى عدد العاملين بهذا النشاط، بل قد يعني أيضا ثبات عدد هؤلاء العاملين مع الزيادة المستمرة فى العدد الكلي للسكان العاملين بالريف. أي أن الزراعة بلغت درجة التشبع فى العمالة ولم تعد فى حاجة إلى مزيد منها، خصوصا فى الوادي والدلتا. ويصاحب هذا الانخفاض فى نسبة العاملين بالزراعة ارتفاع مستمر فى نسبة العاملين فى أنشطة غير زراعية وعلى الأخص فى المجال الحرفي ومجال المهن العلمية والفنية، إذ بلغت النسبة فى هذين المجالين ٣٢,٥٢% عام ١٩٩٦ أي ما يقرب من ثلاثة أرباع نسبة العاملين فى مجال الزراعة، وهو ما يؤكد التراجع المستمر فى الصبغة الزراعية للقرية المصرية.

وتمثل نسب العاملين بالخدمات والأعمال الكتابية نسباً منخفضة إلى حد ما إذ أنها لا تتجاوز ٧,٢١% و ٥,٣١% على التوالي. ومن الملفت للنظر زيادة نسبة السكان بدون عمل بالريف، إذ بلغت هذه النسبة ١١,٤٤% عام ١٩٨٦ و٩,٨% عام ١٩٩٦ بعد ما كانت ١,١% عام ١٩٦٠ و٣,٨١% عام ١٩٧٦.

وبصفة عامة أصبح الاتجاه العام بين سكان الريف التحول من الإنتاج الزراعي إلى النشاط الحرفي والمهني والخدمي. ويرجع ذلك إلى زيادة حجم السكان وتنوع متطلبات الحياة من الخدمات المختلفة والأخذ بمظاهر الحياة الحضرية. ويتضح التغير الكبير فى الهيكل المهني لسكان الريف فى نمط الإسكان إذ أنه اتجه نحو النمط الحضري فى التصميم الملائم للأسر ذات النشاطات الحرفية والمهنية والخدمية.

(٧) التقاليد والتحولات الاجتماعية في الريف المصري

منذ أواخر الأربعينات من القرن العشرين بدأ اهتمام محدود بالريف، زاد نسبيا بعد قيام ثورة ١٩٥٢، وارتفع أكثر بعد تطبيق نظام الإدارة المحلية عام ١٩٦٠. وفي غضون الثمانينات شهد الريف المصري عددا ضخما من المشروعات التي سعت لإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية إلا أنها كانت مشروعات قطاعية. ويمكن التعرف على بعض التغييرات الاجتماعية التي حدثت من خلال استعراض الظواهر التالية:

- كانت المجتمعات الريفية تسود فيها روح التعاون بين الأسر. ونظرا للتغيرات التي تمر بها القرية المصرية فقد بدأ هذا التعاون يضعف ويضيق نطاقه.
- تمتاز المجتمعات الريفية بتماسك أهلها واحترامها الشديد للتقاليد القديمة التي ورثتها عن الآباء والأجداد، ولكن في الوقت الحاضر أصبح المجتمع الريفي معرضا لكثير من الوسائل الإعلامية مما أدى إلى تبنى أفكار وقيم جديدة تسعى إلى أن تحل محل التقاليد الاجتماعية القديمة.
- عاش الريف المصري قبل تقدم وسائل الاتصال فترة طويلة في عزلة فكرية وثقافية نتيجة تباعد القرى عن المدن. وقد طبعت تلك العزلة للسكان الريفيين بطابع انطوائي. ثم بدأ الريف يخرج من عزلته التقليدية نتيجة لتعرضه للتيارات الحضارية والبرامج والمشروعات الإصلاحية والاجتماعية والاقتصادية.
- كان أهل الريف يتسمون بالقناعة والرضا وذلك لشعورهم بقدر من الأمان في الإطار الاجتماعي السائد وقتئذ من ناحية، وكذلك لشعور بعدم القدرة على تحسين مستواهم المعيشي (تغيير وضعهم الاجتماعي) من ناحية

أخرى. ولكن في الوقت الحاضر نلاحظ نتيجة للتغيرات الجارية بالمجتمع الريفي أن أصبح لدى الفلاح إحساس متزايد بمتطلبات واحتياجات معيشية جديدة يسعى جاهدا لتحقيقها.

- كانت نظرة الريفي إلى الهيئات الحكومية وما تقدمه من برامج إصلاحية تتصف بنوع من الشك وعدم الثقة، وذلك لما مر به الفلاح من تجارب غير مشجعة في معاملة المسئولين الحكوميين له. ومن الملاحظ أن هذه النظرة بدأت تتغير نتيجة لما لمسه الريفي من إصلاحات ومشروعات تنمية حكومية جادة.
- ظل التعليم في الريف فترة طويلة يدور في نطاق محدود. وكان لهذا أثره البالغ في انتشار بعض المفاهيم والعادات الخاطئة مثل التواكل والسلبية والزواج المبكر وكثرة الأولاد مع عدم قدرتهم على تعليم أبنائهم. ولكن بعد ثورة ١٩٥٢ وتوفر المدارس وانتهاج سياسة مجانية التعليم وبعد ما لمسه الريفيون من قيمة التعليم وما يتيحه من فرص ومجالات العمل، فقد تغيرت نظرتهم وأصبح تعليم أولادهم ضرورة يحرصون عليها خصوصا أن ذلك يتيح لهم فرصة الارتقاء في السلم الاجتماعي بالقرية.
- برغم محاولات اجتذاب المشاركة الشعبية في بعض البرامج والمشروعات، إلا أنها لم تنجح بدرجة كافية. وفي عام ١٩٩٤ بدأ تنفيذ البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" والذي يقوم أساسا على المشاركة الشعبية في كافة عمليات التنمية بمساندة فنية ومالية من الدولة. وسوف يمضي بعض الوقت قبل معرفة مدى فاعلية المشاركة الشعبية في هذا البرنامج. ولكن هذه الصيغة في المشاركة الشعبية مع الأجهزة الحكومية هي في حقيقة الأمر أنسب الصيغ للتنمية الريفية وتحقيق المطالب الجماهيرية العاجلة والملحة من وجهة نظر المواطنين.